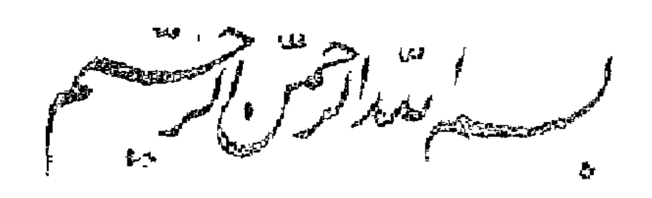
الفوائد العجيبه فى اعراب الكلمات الغريبه
المرحوم الشريف السيد محمد عابدين
تغمده الله برحمته
واسكنه فسيح
جنته



الحمد لله وحده * وصلى الله على من لا نبي بعده * وآله الطاهرين وصحابته اجمعين (وبعد) فيقول فقير رحمة ربه * واسير وصمة ذنبه محمد امين بن عمر عابدين قد عن لي الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء * وهي مما في اعرابه او معناه اشكال او خفاء * بعبارات تحل العقال * وتوضح المقال (وسميتها الفوائد العجيبه * في اعراب الكلمات الغريبه) فاقول والله المستعان * وعليه التكلان (منها) قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال وهو مركب من ها التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتأنيث عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه الصغاني فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ماقاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر ما للعلماء في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر ماظهر لنا في توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى أئت وتعال الا ان فيها تجوزين (احدهما) انه ليس المراد بالاتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى (وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم) المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تأتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى (فاوحينا اليه

(ان)

ان اصنع الفلك) والمراد بالمشى ليس المشى على الاقدام بل الاستمرار والدوام اى دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك (الثانى)انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما فى قوله تعالى (ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا) وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسى بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الاترى انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اى شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام استمرارا اواستمر مستمرا على الحال المؤكدة وذلك ماش فى جميع الصور وهذا هو الذى يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع اشكال العطف فان هلم ح خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر ذلك او واستمر ماذكرته (ومنها) قولهم ومن ثم وهى فى الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت فى عباراتهم يقولون ومن هنالك اومن هنا اى من اجل ذلك كان كذا فاذا فسروها بهنالك ففيه تجوز من جهة واحدة وهى استعمالها فى المكان المجازى واذا فسروها بهنا ففيه تجوزان (الاول وكونها فى القريب ولكن الجمع بين تفسيرها بهنا القريب وبين قولهم اى من اجل ذلك كما وقع للعلامة الجلال المحلى فى شرحه على جمع الجوامع فيه منافاة لان ذلك من اشارات البعيد اللهم الا ان يقال استعمل هنا فى البعيد مجازا وذلك فى القريب كذلك او يقال كما قال بعضهم اشار اولا بهنا الى قرب المشار اليه اقرب محله وما فهم منه) (وثانيا بذلك الى بعده باعتبار ان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد) وفى شرح التسهيل للدماميني ما نصه وانظر فى قول العلماء ومن ثم كان كذا هل معناه معنى هنالك اى التى للبعد اومعنى هنا التى للقرب والظاهر هو الثانى انتهى * ثم مما ينبغى التأمل فى علاقة هذا المجاز وفى قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة المشابهة فان المعنى محل للفكر وتردده اليه

بملاحظته المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل الجسم والتردد اليه باتيانه المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها محل المعنى كما ان المكان محل الجسم والقرينة استحالة كون المعنى اوالالفاظ مكانا حقيقيا وقال بعضهم فى قول ابن الحاجب ومن ثم اختلاف فى رحمن قوله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبارى كانه شبه الاختلاف المذكور فى شرط تأثير الالف والنون انه انتفاء فعلانة اووجود فعلى بالمكان فى ان كلا منهما منشأ امر اذ المكان منشأ النباتات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف اخر وهو الاختلاف فى صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعاء ثم شبه المكان الاعتبارى بالمكان الحقيق لاشتراكهما فى المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى (ومنها) قولهم ايضا هو مصدر آض يئيض واصل آض ايض كباع تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا واصل يئيض يئيض بزنة يفعل نقلت حركة الياء الى الهمزة واما اعرابه فذكر ابن هشام فى رسالة تعرض فيها للمسئلة ان جماعة توهموا انه منصوب على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال ايضا اى راجعا الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق له وليس ذلك بشرط بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت اليوم وكتبت امس ايضا قال والذى يظهر لى انه مفعول مطلق حذف عامله اوحال حذف عاملها وصاحبها اى ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ماقدمت اواخبر راجعا فهذا هو الذى يستمر فى جميع المواضع ومما يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم فلا يكون قبلها مايصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من التقدير واعلم انها انما تستعمل فى شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا انتهى ملخصا (ومنها) قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول اصله

(يا الله)

ياالله حذف حرف الندا وعوض عنه الميم للتعظيم والتفخيم ولا تدخل عليها يا فلا يقال يا اللهم الاشذوذا في الشعر كما قال ابن مالك

والاكثر للهم بالتعويض * وشذ يا اللهم في قريض

ثم الشائع استعمالها في الدعاء ولذا قال بعض السلف اللهم مجمع الدعاء وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة وتسعون اسما من اسماء الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون علامة الجمع لانك تقول عليه للواحد وعليهم للجمع فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك ضربوا وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله تعالى لتشعر وتؤذن بان هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم فكأنه قال يا الله الذي له الاسماء الحسنى قال ولاستغراقه ايضا لجميع اسماء الله تعالى الحسنى وصفاته لايجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت فيه وهو حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم انهم قد يأتون بها قبل الاستثناء اذا كان الاستثناء نادرا غريبا كانهم لندوره استظهروا بالله في اثبات وجوده قال بعض الفضلا وهو كثير في كلام الفصحاء كما قال المطرزي نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر وفي الكشف بعد كلام واما نحو قولهم اللهم الا ان يكون كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في تحقيقه تنبيها على ندرته وانه لم يأت بالاستثناء الابعد التفويض لله تعالى انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة في اوائل كتابه التوضيح شرح التنقيح ان الاستثناء المذكور مفرغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع ظروفا نحو آتيك طلوع الفجر اى وقت طلوعه واوضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه على المغنى عند الكلام على عسى عند قول المغنى ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الاان تقدر العاملين تنازعا زيدا فقال الاستثناء في كلام المصنف مفرغ من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت

الاوقت ان تقدر العاملين تنازعا ووقع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر عنه كما في اجيئك يوم قدوم الحاج واللهم معترض وانظر موقعها هنا فقد وقع في النهاية انها تستعمل على ثلاثة انحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم ارحمنا الثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا ياتيان هنا وفي تأتي الثالث في هذا المحل نظر انتهى كلام الدماميني ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير في النهاية الاترى الخ يفيد انه لابد ان يكون ما بعدها نادرا في نفسه وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله يستعمل دليلا على الندرة الخ فافاد انها تدل على ان مابعدها نادر بالنظر الى ماقبلها وان كان في نفسه غير نادر فليتامل (ثم اعلم) ان قوله ووقع التفريغ في الايجاب فيه نظر لان قول المغني وكون الاضمار في يكون لا في عسى الخ معناه لايكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات الا في كذا فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثناء بعدها استثناء من المنفي كما في قولك لا يأتينا زيد الايوم كذا نعم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف الا اذا حمل على كذا فهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة ولكنه في المعنى نفي لان معنى ضعيف انه لايعتمد عليه مثلا وقال في المغني اخر الكتاب في اول الباب الثامن مانصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو (وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره) لما كان المعنى وانها لاتسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره انتهى (ومنها) قولهم لابد من كذا اى لامفارقة وقد يفسر بوجب وذلك لان اصله في الاثبات بد الامر فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل بدادا اى متفرقة فاذا نفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم

(بينهما)

بينهما دائما فصار احدهما واجبا للآخر ومن ثم فسروه بوجب و بد اسم مبنى على الفتح مع لا النافية لانه اسمها والخبر محذوف اى لنا اونحوه وقد يصرح به وذكر الفنرى فى حواشى المطول ان الجار والمجرور متعلق المنفى اعنى بد على قول البغداديين حيث اجازوا لاطالع جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون اوجبوا فى مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا اى لابد ثابت لها وقوله من كذا خبر مبتدأ محذوف اى البد المنفى من كذا وهذه الجملة الاسمية التبيينية لامحل لها من الاعراب لانها جملة مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا بما دل عليه لابد اى لابد من كذا وقد اشار الشريف فى اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف فى مثله خبر للاحيث قال فى قوله لاتاق لاشارته ان لاشارته ليس معمولا للتاق والا اوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لافتامل وقس على ماذكر نظائر هذا التركيب انتهى (اقول) هذا ظاهر فيما اذا قيل لابد من كذا اما اذا قيل لابد لكذا من كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال من تعدد الاخبار تامل ثم قوله ويجوز ان يكون متعلقا بما دل عليه لابد اى لابد من كذا فيه نظر اذ لافرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى تقدير هذا ووقع فى بعض العبارات لابد وان يكون واستعمله السعد فى كتبه ايضا وقال الفنرى ان الواو مزيدة فى الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق اى لزيادة لصوق لا بالخبر انتهى وفيه بحث فان الكون المنسبك من ان والفعل لايصلح ان يكون خبرا هنا فان قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار يكون لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان صاحب المغنى لا يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلاء ورجح ان الواو هنا زائدة وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها ورأيت فى بعض الهوامش انه روى عن ابى سعيد السيرافى فى كتاب سيبويه انه قال تجئ الواو بمعنى من فان

ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع (ومنها) قولهم هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة ليست اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا مؤكدا لغيره لكانت انما كانت تأتي بعد الجملة فانه لايجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد حقا ابني وان كان الزجاج يجيز ذلك (فان قلت) هل يجوز ان يكون مفعولا لاجله او منصوبا على نزع الخافض او تمييزا (قلت) لا يجوز الاول لان المنصوب على التعليل لايكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان اسقاط الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في كلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله (تمرون الديار ولم تعوجوا) واصله تمرون على الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير المفرد كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيأ منهما اما انه ليس تفسيرا لمفرد فلأنه لم يتقدم مبهم وضعا فيميز واما انه ليس تفسيرا للنسبة فلانه لم يتقدم نسبة (فان قلت) يمكن انه من تمييز النسبة بان يقدر مضاف اي تفسيرها لغة فيكون من باب اعجبني طيبه ابا (قلت) تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لاتكون الا فاعلا في المعنى ثم قد تكون مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابي زيد وقد لايكون كذلك فيكون صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا فان الدر بمعنى الخير وويح بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل كنسبة الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو تعلق الفعل بالمفعول لابالفاعل (فان قلت) ماوجه نصبه (قلت) الظاهر ان يكون حالا على

تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها موضوع اهل اللغة ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما فى قوله تعالى (فقبضت قبضة من اثر الرسول) اى اثر حافر فرس الرسول ولما انيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة بتقدير مضاف واحد ونسبة الوضع الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض المحققين وهو خلاصة ماذكره ابن هشام فى رسالته الموضوعة فى هذه المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه بها (ومنها) قولهم هو اكثر من ان يحصى ونحو قولهم زيد اعقل من ان يكذب وهو من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل الشئ فى الاكثرية على الاحصاء وتفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا لامعنى له ونظائره كثيرة مشهورة وقل من يتنبه لاشكالها وقد حمله بعضهم على ان ان المصدرية بمعنى الذى ورده فى المغنى فى الجهة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بانه لايعرف قائل به ووجهه بتوجيهين نظر فى كل منهما الدمامينى فى شرحه عليه ونقل عن الرضى وجها استحسنه فقال قال الرضى واما نحو قولهم انا اكبر من اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى انت اعز على من ان اضربك اى باين من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الاترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز فى الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه فى الحسن (ومنها) قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم بمعنى الاستواء

يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى (الى كلمة سواء بيننا وبينكم) وهو هنا خبر والفعل بعده اعنى كان كذا الخ فى تأويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى (سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم) والتقدير كونه كذا وكونه كذا سيان * وسواء لايثنى ولايجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف اوحال بلا واو اواعتراض بقى هنا شبهة وهى ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لابين احده فالصواب الواو بدل ام اولفظ ام بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء فى مثله خبر مبتدا محذوف اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدران لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما فى مثالنا اوالهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين او الا شيأ والتقدير ان كان كذا اوكذا فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا فى حواشى المطول لحسن چلبى الفنرى وما عزاه الى الرضى ذكره الدمامينى عن السيرافى ايضا وفى حواشى الكشاف للسيد الشريف وحكى بعض المحققين عن ابى على ان الفعلين مع الحرفين فى تأويل اسمين بينهما واو العطف لان مابعد كلمتى الاستفهام فى مثل قولك اقمت ام قعدت متساويان فى علم المستفهم فاذا قيل سواء على اقمت ام قعدت فقد اقيما مع مابعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص فى انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ماحققه الرضى وما استدل به عليه ومنه قوله ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لاخبر مقدم ان معنى سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقمت ام قعدت واحد فى الحقيقة ولا ابالى ليس خبرا لمبتدأ بل المعنى ان قمت ام قعدت فلا ابالى بهما انتهى وقد يأتون با و بدل ام وفى شرح القطر للعلامة الفاكهى من باب العطف

لايعطف بأو وبعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين لا احدهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت اوقعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا اوكذا وقرأة ابن محيصن اولم تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني انتهى وذلك حيث قال في شرحه على المغني اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب ماهذا نصه وسواء اذا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء علي قمت اوقعدت انتهى كلامه وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا اوكذا الى ان قال وحكى ان ابا علي الفارسي قال لايجوز او بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت اوقعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضي كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه الحاجبية فراجعه ان شئت انتهى (ومنها) قولهم في معرض الجواب ونحوه على انا نقول فيذكرون ذلك حيث يكون مابعدها قامعا للشبهة واقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ماتشعر به على ولكن يقال على من حروف الجر فما معناها هنا وما متعلقها ويظهر المراد مما ذكره في المغني حيث قال التاسع اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لايدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لاييأس من رحمة الله وقوله

فوالله لاانسى قتيلا رزئته * بجانب قوسى مابقيت على الارض
على انها تعفو الكلوم وانما * توكل بالادنى وان جل مايمضى

اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد

وقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد

ثم قال

على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذي ود

ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال على ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به فانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها انتهى كلام المغني

ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال قال المحقق الفنري الاقرب انه من التأكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال اوالمراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة

ومنها قولهم ولا سيما كذا قال المحقق الفنري لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى (ايما الاجلين قضيت) او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان * واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا

(وفي)

وفى كان ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اى كانسان الشخص الذى هو الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقدح فى اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يأبونه وعلى الوجهين فحركة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعنى او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وهى كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها فى لا رجل وقيل على الاستثناء فى الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلى بحقائقه احق بالتقديم من التحلى بحقائق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه فى لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما فى قوله تعالى (تفتؤ تذكر) اى لا تفتؤ لكن ذكر البلبانى فى شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له فى كلام العرب وقد تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام لا سيما * والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع كما فى قوله * ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس فيها حقيقته صرح به الرضى * وقد يحذف ما بعد لا سيما وتنقل من معناها الاصلى الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخص بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا فى زيد شجاع ولا سيما وهو راكب والواو التى بعده للحال وقيل عاطفة

على مقدر كانه قيل ولا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء
الواو قبله ح كثير الا ان المجيء اكثر انتهى

ومنها قولهم فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها
الاخيران فقط قال المحقق التفتازانى فى المطول وقوله فقط من اسماء
الافعال بمعنى انته وكثيرا مايصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزا بشرط
محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول
بها انتهى قال بعض المحشين وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل لم
يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة عندى وقال الدمامينى
نقلا عن ابن السيد فى نحو اخذت درهما فقط اخذت درهما
فاكتفيت به فجعلها عاطفة قال وهو خير من قول التفتازانى وابن
هشام بقى انه يرد على كلام المطول ان الفاء فى جواب الشرط ليس
للتزيين بل من حروف المعانى ففيه منافاة ويجاب بان الشرط
المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفاء المذكور للتزيين وليس فى المعنى داع
الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفاء لتزيين اللفظ ففيه تقوية
لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ هذا والا ظهر ان قوله وكانه توجيه
ثان ثم انه قدر اداة الشرط المحذوفة اذا وكذا وقع لغيره والحق انه
لايحذف من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا بعد ان
نقل عن المغنى انها تكون بمعنى حسب كقط واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمقام
جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهى بمعنى يكفى قال فجعلها هنا
اسم فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين (ومنها) قولهم كأنما كان قال بعض المحققين
جعل الفارسى مافى ضربته كأنما كان مصدرية وكان صلتها وهما فى محل رفع
بكأن وكلاهما على التمام اى كأننا كونه وقيل كأن من الناقصة وكان ناقصة
ايضا وما موصولة استعملت لمن يعقل كما فى لاسيما زيد وفى كأن ضمير هو اسمها
وما خبرها وفى كان ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اى كأننا الشخص الذى هو
اياه ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان وهى تامة والتقدير لا ضربته

(كأنما)

كائنا شيأ كان اى شيأ وجد والمعنى لاضربنه كائنا بصفة الوجود من غير نظر الى حال دون حال مفردا كان اومركبا كلا اوجزأ ولعل هذا اولى من الذى قبله انتهى (اقول) ويخطرلى وجه آخر وهو ان ماصلة للتوكيد وكائنا وكان تامتان والمعنى لاضربنه موجودا وجد اى اىّ شخص وجد صغيرا اوكبيرا جليلا اوحقيرا * ووجه آخر وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكائنا او بدلا منه فاذا قلت لاضربن رجلا كائنا ماكان فالمعنى لاضربن رجلا موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم كالاول اى اىّ شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى (مثلا ما بعوضة) ووقع فى عبارة المطول كائنا من كان انا اوغيرى فقال الفاضل الفنرى كائنا حال ومن موصوفة فى محل نصب خبر الكائنا والعائد محذوف اى كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعى ثبت على خلاف القياس واو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ماذكره وانا خبر مبتدا محذوف اى هوانا اوغيرى او بدل من من كان على ان يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور فى ما انا كانت انتهى (ومنها) قولهم بعد اللتيا والتى قال محقق الروم حسن جلبى الفنارى اللتيا تصغير التى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف فى اخره كما فعلوا ذلك فى نظائره من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التى من فظاعة شانها كيت وكيت حذفت الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذى كنى بهما عنه وفى ذلك من تفخيم امره مالا يخفى انتهى واصله ان العرب تقول ذلك فى الامر الصعب الذى لا يراد فعله والتزموا عدم ذكر صلة اسمها لا لفظا ولا تقديرا لما مر فليغز ويقال اى موصول وليس له صلة ولا عائد وقد نظم ذلك بعض مشايخ مشايخنا

فقال

يا ايها النحوي ذا العرفان * ومن حوى لطائف البيان
ما اسمان موصولان مبنيان * ولم يكونا قط يوصلان

(ومنها) قولهم اولا وبالذات قال الفنزي في حواشي المطول اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو ح منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة (ومنها) قولهم وهذا الشيء لامحالة كذا وهي مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا بمعنى تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم (ومنها) قولهم لا افعله البتة وهي مصدر من البت بمعنى القطع وفي القاموس لا افعله البتة وبتة لكل امر لا رجعة فيه انتهى والمشهور على الالسنة ان همزتها همزة قطع وبه صرح الامام الكرماني في شرح البخاري ورده الحافظ ابن حجر في شرحه فتح الباري بما حاصله انه لم ير احدا من اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر العيني في شرحه ايضا بان عدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي وجوده قلت القياس يقتضي ما قاله الحافظ فانه من المصادر الثلاثية وهمزاتها همزة وصل ومنازعة العيني لا تثبت المدعى نعم قد يقال من حسن الظن بالامام الكرماني انه لا يقول ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره فلولا وقوفه على ثبت في ذلك لما قاله وصرح بعض الفضلاء بان المشهور كونها همزة قطع وانه مما خالف القياس وهو يؤيد ما قاله الكرماني والله تعالى اعلم بحقيقة الحال ثم رأيت في الشرح الكبير للعلامة الدماميني على المغني عند قوله في باب الهمزة ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة ما نصه هي بمعنى القول المقطوع به قال الرضي

وكان اللام فيها في الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التي لا تعدد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مددهما قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدولى ثم اجزم به مرة اخرى ليكون قطعتين اواكثر بل هو قطعة واحدة لاشئ فيها النظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر انتهى وفي هذا اشارة ظاهرة الى ان الهمزة همزة وصل بل كلام الرضى كالصريح في ذلك اللهم الا ان يكون ذلك بناء على ماهو القياس فلا ينافي ماقدمناه من ان قطع همزتها مما خالف القياس ثم رأيت التصريح بذلك في تصريح الشيخ خالد الازهرى في بحث المعرفة حيث قال البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها انتهى بحروفه فليتامل (ومنها) قولهم فضلا كقولك فلان لايملك درهما فضلا عن دينار ومعناه انه لايملك درهما ولادينارا وان عدم ملكه للدينار اولى من عدم ملكه للدرهم وكانه قال لايملك درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على وجهين محكيين عن الفارسى احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة والثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ مجئ الحال منه مع كونه نكرة المسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال اوضعف ساغ مجيئها من النكرة فالاول كقوله تعالى (اوكالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) فان الجملة المقرونة بالواو لاتكون صفة خلافا للزمخشرى والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن القياس وانما لم يجز الفارسى في فضلا كونه صفة الدرهم لانه راه منصوبا ابدا سواء كان ماقبله منصوبا ام مرفوعا اومخفوضا وزعم ابوحيان ان ذلك لانه لايوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر

على تأويله بالمشتق اوعلى تقدير المضاف فليس قول المحققين فهذا منتهى القول فى توجيه اعراب الفارسى واما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاحب لايهتدى بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفى على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ماقام رجل عاقل فيقوم فانه لايريد اثبات منار للطريق وينفى الاهتداء عنه انما يريد نفى المنار فتنتفى الهداية وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اى لاشافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اى لايملك درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وفيه ان فضلا مقيد للدرهم اومعمول للمقيد على الاعرابين السابقين فلو قدر النفى مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لايملك الدينار ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفى على المقيد وهو الدرهم فينتفى الدينار لان الذى لايملك الاقل لايملك الاكثر فان المراد بالدرهم مايساويه من النقود لا الدرهم العرفى * والذى ظهر لى فى توجيه هذا الكلام ان يقال انه فى الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام فى اللفظ او فى التقدير جوابا لمستخبر قال لايملك فلان دينارا او ردا على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل فى الجواب فلان لايملك درهما ثم استونف كلام آخر ولك فى تقديره وجهان احدهما ان يقدر اخبرك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة اخبرك بهذا وبقى معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان ذلك ح واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من زيد والاصل منه فى عين زيد

(ثم)

ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو فى ودخلت من على العين * والثانى ان يقدر فضل انتفاء الدرهم عن فلان فضلا عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور فى الفقر معروفة عند الناس والفقير انما ينفى عنه فى العادة ملك الاشياء الحقيرة لاملاك الاموال الكثيره فوقوع نفى ملك الدرهم عنه فى الوجود فاضل عن وقوع نفى الدينار عنه اى اكثر منه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد وفضلا على التقدير الاول حال وعلى الثانى مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسى لكن توجيه الاعرابين مخالف لما ذكر واهل من لم يقوانسه بمجوزات العرب فى كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل (اذا لم تكن الا الاسنة مركبا * فلا رأى للمحتاج الا ركوبها) وقد بينت فى التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع فى كلامهم هذا خلاصة ماذكره ابن هشام الانصارى فى رسالته وقد قرر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره فى حواشى الكشاف على غير ما مر فقال هو مصدر يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده عن الوقوع على نفى الاعلى واستحالته اى عده محالا عرفا فيقع بعد نفى اما صريح كقولك فلان لايعطى الدرهم فضلا عن الدينار تريدان اعطاء الدرهم منفى ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار واما ضمنى كقوله وتقاصر الهمم الخ يريدان هممهم تقاصرت عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منفيا مستبعدا عنهم فكيف ترقى الى ماذكر وهو مصدر قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقى اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هنالك توجيهان * فنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار اى ذهب اعطاء الدينار بالمرة وبقى عدم اعطاء الدرهم فالباقى هو نفى الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب هو نفس الاعلى المذكور بعده * وعلى هذا التوجيه يفوت

شيآن من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من جنس الذاهب اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى الثاني كون الباقي اقل من الذاهب اذ لامعنى لكون انتفى الادنى اقل من جنس الاعلى (فان قلت) يرد عليه ان المفهوم من فضلا ح ان مابعده ذاهب منتف بتمامه واما انه ادخل في الانتفاء واقوى فيه مما نفى قبله كما هو المقصود فلا (قلت) قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى لان الاعلى اولى بالانتفاء من الادنى ومنهم من نظر الى القلة والكثرة فقال التقدير في المثال فضل عدم اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدينار اى العدم الاول قليل بالقياس الى العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد وقوعه والثاني عدم مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ من الاول * وعلى هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء و يلزم ان لايكون كلمة عن صلة له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله و يحتاج الى تقدير النفي فيما بعد فضلا * وههنا توجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه و بين الاعلى كانه قيل يعطى الدرهم فضلا عن الدينار اى فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار على معنى ذهب اعطاء الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء الدرهم ثم اورد النفي على البقية واذا انتفى بقية الشيء كان ماعداها اقدم منها في الانتفاء و يرجع حاصل المعنى الى ان اعطاء الدينار انتفى اولا ثم تبعه في الانتفاء اعطاء الدرهم انتهى ملخصا ثم ذكر بعد مامر مانصه قال رحمه الله تعالى لزم حذف ناصب فضلا لجريه مجرى تتمة الاول بمنزلة لاسيما ولا تحل لذلك المحذوف من الاعراب البتة ورد به على من زعم انه حال ولا يلتبس عليك ان فاعل ذلك ذلك المحذوف هو الادنى على الوجه الاخير ونفيه على الوجهين الاولين انتهى وعدم صحة كونه حالا على المعنى الذي قرره ظاهر وكذا عدم كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرره ابن هشام كما لايخفى على ذوى الافهام (ومنها)

(قولهم)

قولهم وهذا بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والباء زائدة فيه كقوله تعالى (وجزاء سيئة بمثلها) او الخلاف اسم مصدر خالف اى وهذا ملتبس بمخالفة كذا (ومنها) قولهم وليس هذا كما زعمه فلان صوابا ونظائره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا قال محشيه الفاضل السلكوتي اى ليس مبنيا بناء مثل ماتوهمه كثير من الناس اوفى موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه كثير على ماقاله صاحب المغنى فى قوله تعالى (كما بدأنا اول خلق نعيده) والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه اوخبر بعد خبر تكلف (ومنها) قولهم قالوا عن آخرهم ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن آخرهم قال السيد الشريف قدس سره عن آخرهم صفة مصدر محذوف اى عجزا صادرا عن آخرهم وهو عبارة عن الشمول فان العجز اذا صدر عن الاخر فقد صدر اولا عن الاول وقيل عجزا متجاوزا عن آخرهم فيدل على شموله اياهم وتجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجزوا كلهم ورد بان التجاوز بمعنى التعدى والمجاوزة يتعدى بنفسه والذى يتعدى بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن آخرهم الى اولهم ورد بأن مقابل الى هو من لاعن انتهى (ومنها) قولهم وناهيك بكذا كقول الكشاف وناهيك بتسوية سيبويه دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره اى حسبك وكافيك بتسويته وهو اسم فاعل من النهى كأنه ينهاك عن تطلب دليل سواه يقال زيد ناهيك من رجل اى هو ينهاك عن غيره بجده وغنائه ودلالة قاطعة نصب على التمييز من ناهيك انتهى وعليه فالباء مزيدة فى الفاعل (ومنها) قوله يجوز كذا خلافا لفلان ووجهه الجمال ابن هشام فى بعض مصنفاته فقال قد يقال يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا اواجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا اوخالفوا اوخالفت فان كان اختلفوا

اشكل عليه امران احدهما ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف لاالخلاف والثانى ان ذلك يابى ان يقول بعده لفلان وان كان خالفوا اوخالفت اشكل عليه ان خالف لايتعدى باللام بل بنفسه وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلها فى سقياله اى متعلقة بمحذوف تقديره اعنى له اواردنى له الا ترى انه لايتعلق بسقيا لان سقى يتعدى بنفسه والوجه الثانى ان يكون حالا والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان اومخالفا له وحذف القول كثير جدا حتى قال ابو على هو من باب حدث البحر ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول مقدر قبل كل مسئلة وهذه العلة قريبة من العلة التى ذكرها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشياء منزلة انفسها اوقوعها فيها وانها لاتنفك عنها والله تعالى اعلم

(ومنها) قولهم فى التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة الدماميني فى اول شرحه الكبير على المغنى عند قوله وقد كنت فى عام تسعة واربعين وسبعمائة مانصه كثيرا مايقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك ان المراد من قولك وقع كذا فى عام اربعين هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزأ منها كما فى يد زيد وهذا لايودى المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير اوغيره وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد مايعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من اربعين بحيث يصدق على اى عام فرض لم يكن لتخصيص الاربعين مثلا معنى

(يتصل)

يحصل به كمال التمييز للمقصود ولكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي ان يكون هذا العام هو مكمل مدة الاربعين او يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر اربعين والاضافة بيانية اى في عام هو اخر اربعين فتأمله انتهى (اقول) يظهر لى انه لاحاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان الاربعين كما يطلق على مجموعها يطلق على الاخر منها وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد هذا اثنان هذ ثلاثة الخ فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث كما تطلق على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل وهذا ماوجد بخط المرحوم سيدنا المؤلف من هذه الفوائد الحسان اسكنه الله فسيح الجنان وكان رحمه الله تعالى سودها ولم تصححها وابقى كثيرا من البياض في الاوراق وبين الاسطر فنقلت ما وجدته

والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

وعلى آله الطاهرين وصحابته اجمعين وقد تم طبعها

في مطبعة معارف سورية الجليلة في اوائل

جمادى الثانية سنة

احدى وثلاثمائة

والف

بتصحيح الفقير اليه عز شانه محمد ابي الخير عابدين زاده